

مجلس الإدارة

الدورة 349، جنيف، 30 تشرين الأول/أكتوبر - 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

INS

القسم المؤسسي

التاريخ: ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣
الأصل: إنكليزي

البند الثالث من جدول الأعمال

المسائل المنبثقة عن أعمال الدورة ١١١ (٢٠٢٣) لمؤتمر العمل الدولي تحليل التدابير المتخذة لتعزيز سير العمل الفعال للمؤتمر

غرض الوثيقة

تستعرض هذه الوثيقة الترتيبات المنفذة في الدورة ١١١ (٢٠٢٣) لمؤتمر العمل الدولي كما تستكشف مجالات يمكن النظر في تحسينها. ومن شأن استعراض هذه الترتيبات أن يرشد المقترحات التي من المتوقع تقديمها في آذار/مارس ٢٠٢٤ فيما يتعلق ببرنامج وترتيبات عمل الدورة ١١٢ للمؤتمر (حزيران/يونيه ٢٠٢٤) (انظر مشروع القرار في الفقرة ٣٩).

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية جميعها.

النتيجة الرئيسية المعنية: النتيجة التمكينية باء: تحسين القيادة والإدارة السديدة.

الانعكاسات السياسية: الإدارة الفعالة والناجعة للمنظمة.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد في هذه المرحلة.

إجراء المتابعة المطلوب: إعداد مقترحات بشأن الترتيبات وبرنامج عمل الدورة ١١٢ (٢٠٢٤) للمؤتمر، لينظر فيها مجلس الإدارة ويوافق عليها في دورته ٣٥٠ (آذار/مارس ٢٠٢٤).

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة الاجتماعات والوثائق والعلاقات الرسمية.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.347/INS/2/2.

◀ مقدمة

١. انعقدت الدورة ١١١ لمؤتمر العمل الدولي من ٥ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٢٣ حضورياً بالكامل للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٩. وتمّ الإبقاء على ترتيبات الاجتماعات التي طبقت خلال جائحة كوفيد-١٩ وأثبتت جدواها، مثل إمكانية أن يرسل المشاركون بيانات مسجلة مسبقاً عبر الفيديو إلى الجلسة العامة وأن يتابعوا جلسات اللجنة عن بُعد، دون أخذ الكلمة.
٢. وحققت الدورة ١١١ لمؤتمر العمل الدولي أهدافها. وما كان من التزام المندوبين القوي بولاية منظمة العمل الدولية واستعدادهم للمشاركة وإيجاد مجالات تقارب، إلا أن أسفر عن نتائج بارزة متعددة، بما في ذلك اعتماد ثلاثة معايير عمل دولية جديدة، بالإضافة إلى برنامج وميزانية المنظمة.
٣. وتحلل هذه الوثيقة فعالية التدابير التي طبقتها المؤتمر في دورته ١١١، كما تستكشف مجالات من الممكن إدخال المزيد من التحسينات عليها، مستندة بذلك إلى التعقيبات الواردة من الهيئات المكونة وخبرة أعضاء الأمانة.

◀ المشاركة

٤. أدى رفع القيود المفروضة على السفر والعودة إلى اجتماعات حضورية بالكامل إلى زيادة ملحوظة في عدد المندوبين المعتمدين، من ٤٤٤٥ مندوباً في عام ٢٠٢٢ إلى ٦٠٩٥ مندوباً في عام ٢٠٢٣. ويُعزى السبب الرئيسي إلى إعادة قبول المشاركين الذين لا يتمتعون بحقوق المشاركة النشطة (الأشخاص الذين يرافقون الوزراء بصفة رسمية والأشخاص الذين تمّ تعيينهم ليحلوا محل المستشارين والأشخاص الآخرون الذين يرافقون الوفود). ومن بين أولئك المندوبين المعتمدين وعددهم ٦٠٩٥ مندوباً، تسجّل ٤٧٧٦ مندوباً أو شاركوا حضورياً. وانخفض عدد الدول الأعضاء المشاركة في المؤتمر انخفاضاً طفيفاً.

◀ الجدول ١: عدد الدول الأعضاء والمندوبين المعتمدين (٢٠٢٣-٢٠١٨)

2023	2022	2021	2019	2018	
172	178	181	178	168	الدول الأعضاء
6 095	4 445	4 467	7 661	6 438	المندوبون المعتمدون

٥. غير أنّ النسبة الإجمالية للمندوبات والمستشارات بقيت منخفضة إذ بلغت ٣٦,٥ في المائة، على الرغم من الدعوات المتكررة التي وجهها المكتب إلى الهيئات المكونة بشأن تأمين المزيد من التوازن بين الجنسين في وفودها.

◀ الأعمال التحضيرية والشؤون اللوجيستية

٦. إنّ التأخر غير المتوقع في بدء أعمال تجديد قصر الأمم أتاح الفرصة لعقد دورة المؤتمر لعام ٢٠٢٣ في المبنى المعتاد. غير أنّ عدم إتاحة قاعة الجمعية العامة طرح قيوداً مهمة. فقد عُقدت الجلسة العامة ومؤتمر قمة عالم العمل في القاعة XX التي تقلّ سعتها عن سعة قاعة الجمعية العامة بشكل ملحوظ. والترتيبات الخاصة المتخذة فيما يتعلق بتوزيع المقاعد والارتداء الإلزامي لبطاقات خاصة، إلى جانب القيود المفروضة على الوصول إلى قاعة المؤتمر زادت الوضع تعقيداً بالنسبة إلى بعض الوفود. ولن يكون الحال مشابهاً في عام ٢٠٢٤. فقد تلقى المكتب تأكيداً من جانب مكتب الأمم المتحدة في جنيف بأنّ المزيد من التأخر في برنامج استهلال أعمال التجديد من شأنه أن يسمح بعقد دورة المؤتمر لعام ٢٠٢٤ في قصر الأمم مجدداً (من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه) مع نفس عدد قاعات الاجتماع. وستكون قاعة الجمعية العامة حديثة التجديد متاحة وقادرة على استيعاب المقاعد الثمانية المعتادة الخاصة بكلّ وفد ثلاثي.

٧. وتدرك الهيئات المكونة الجهود التي بذلها المكتب بغية توفير الشروط المثلى بشأن مشاركة المندوبين، على الرغم من القيود المستمرة التي تفرضها أعمال التجديد الجارية في قصر الأمم وفي مقر منظمة العمل الدولية. ومع ذلك، تبرز الحاجة إلى إدخال بعض التحسينات على الأعمال التحضيرية حيث تم تحديد تحديات جديدة إلى جانب المسائل التي طال أمدها.
٨. وعلى غرار ما حدث في الأعوام السابقة، كان هناك اعتراف واسع النطاق بأهمية تعيين أعضاء هيئة مكتب المؤتمر في وقت مبكر، بالإضافة إلى الدور الحاسم المنوط برؤساء اللجان والمحدثين باسمها في التوصل إلى توافق في الآراء وضمان سلاسة سير الاجتماعات. غير أن بعض الترشيحات وردت قبل وقت قصير من بدء الدورة. وتحديد أعضاء هيئة مكاتب اللجان ميكراً ضروري من ناحية الأعمال التحضيرية بغية ضمان تقديم الدعم المسبق لهم وإحاطتهم علماً بإجراءات منظمة العمل الدولية والمسائل التي سيتم التطرق إليها، مع مراعاة الهيكل الثلاثي الفريد للمنظمة. ونزولاً عند طلب العديد من الهيئات المكونة وبغية مساعدة المجموعات في عملية التعيين، من شأن المكتب أن يمدّ المنسقين الإقليميين بقائمة بمهام الرئيس ووصف للمهام المنوطة به، بالإضافة إلى معلومات أخرى مفيدة من الممكن أن تساعد في تحديد الرؤساء المحتملين. ومن شأن أمانة مجموعة العمال وأمانة مجموعة أصحاب العمل أن تتلقوا معلومات مماثلة بغية تسهيل عملية تعيين المتحدثين باسمهما.
٩. وخلال جلسات المناقشة غير الرسمية، طالبت الوفود الوطنية بالنشر المبكر للمعلومات الأساسية المتعلقة بالمؤتمر. وبالنسبة إلى الدورات المقبلة للمؤتمر، من شأن المكتب أن يضمن نشر مذكرة معلومات أولية بعد وقت قصير من انعقاد دورة مجلس الإدارة في آذار/ مارس ٢٠٢٤ حين تتم الموافقة على الترتيبات المقترحة وقبل نشر دليل المؤتمر كالمعتاد على موقع المؤتمر في أيار/ مايو. وبما أن العديد من البلاغات الرسمية التي تحوي معلومات عملية مفصلة (مرسلة في مذكرة أو من خلال المنسقين الإقليميين وأمانات المجموعات) قد لا تكون مجدية بشكل كافٍ لإبقاء المشاركين على اطلاع كامل، من شأن المكتب أن ينظر في أشكال بديلة أسهل استخداماً في نقل المعلومات، من بينها الدروس التعليمية عبر الإنترنت، بالإضافة إلى دليل المؤتمر. ومن شأن هذا الترتيب أيضاً أن يزيد عدد الجلسات الإعلامية.
١٠. ودعا المشاركون إلى إدخال المزيد من التحسينات على إجراءات تقديم أوراق الاعتماد والتسجيل، خاصة فيما يتعلق بإصدار بطاقات التعريف. ومن شأن المكتب أن يسعى إلى حلول محتملة ويجد طرقاً ووسائل للتخفيف من الصعوبات التي يواجهها المندوبون، من خلال إتاحة إمكانية أن يتسلم موظفو البعثات الدائمة بطاقات تعريف مندوبي الحكومات بدلاً منهم. كما طلبت عدة وفود من المكتب أن يسهل الإجراءات المنصوص عليه في حال حدوث تغيير في تشكيل وفودها الوطنية بعد إغلاق المنصة الإلكترونية لتقديم أوراق الاعتماد. فهذه المنصة تعتمد على نظام إدارة المؤتمر، وهي قاعدة بيانات تحتوي على تطبيقات مرتبطة وتقع في قلب جميع المنصات والتطبيقات التي يستخدمها المندوبون والأمانة (الاعتماد الإلكتروني والتسجيل وطاقات التعريف ومعالجة التعديلات والتصويت). ويفرض هذا النظام المعتمد منذ أكثر من ٢٠ عام عدداً من القيود، بما فيها لدى تحويل المعلومات من منصة تقديم أوراق الاعتماد الإلكترونية إلى نظام إدارة المؤتمر. ويستكشف المكتب حالياً خيارات بغية استبدال نظام إدارة المؤتمرات المتقادم، مما يتيح إدخال المزيد من التحسينات على عملية تقديم أوراق الاعتماد الإلكترونية، مع ضمان نزاهة العمليات ذات الصلة، لاسيما التصويت الإلكتروني.
١١. وتم استبدال نظام التصويت الإلكتروني القديم الذي لم يعد يناسب معايير الأمن السيبراني الحالية بنظام أكثر أمناً وأسهل استخداماً. وقد أجرى المكتب اختبارات عديدة قبل انعقاد دورة المؤتمر للتأكد من أن النظام الجديد يعمل بشكل سليم. وكانت نسبة المشاركة في التصويت عالية، إذ تراوحت بين ٧٨ و ٨٢ في المائة.
١٢. ونظّم المكتب عدة جلسات إعلامية بشأن نظام التصويت الجديد لصالح مجموعات الحكومات الإقليمية ومجموعات أصحاب العمل ومجموعات العمال، كما أضاف تفسيرات خاصة بقواعد التصويت إلى الدليل بعنوان "لمحة موجزة عن مؤتمر العمل الدولي" ونشر تعليمات مفصلة تتعلق بكيفية استخدام النظام الجديد. ورغم ذلك، واجه بعض المندوبين نفس التحديات التي ظهرت في عام ٢٠٢٢، منها:
- (أ) عدم الإلمام بالقواعد المتعلقة بحقوق التصويت، إذ لم يكن بعض المندوبين على علم بمن يحق له التصويت من بين أعضاء الوفد؛
- (ب) صعوبة استلام رموز الدخول اللازمة والمرسلة عبر البريد الإلكتروني بسبب مسائل خاصة بجدار الحماية على جهاز الطرف المتلقي؛
- (ج) عدم الوضوح فيما إذا كان التصويت ببناء الأسماء وعدم تلقّي التأكيد من النظام ناحية تسجيل تصويتهم أم لا.

١٣. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن بعض المندوبين على علم بأن تقديم أوراق الاعتماد والتسجيل إجراءات مختلفان يتعين استكمالهما من أجل التصويت. فبالإضافة إلى الحصول على أوراق الاعتماد، يجب على المندوبين التسجيل وبالتالي تأكيد حضورهم إلى المؤتمر، بغية الحصول على رموز الدخول من أجل التصويت. وغالباً ما تغاضى عن هذه الخطوة مندوبون مستقرون في جنيف سبق أن حصلوا على بطاقة تعريف من جانب منظمة العمل الدولية أو الأمم المتحدة، تسمح لهم بالدخول إلى المقرّ وهم على غير دراية بآثار التسجيل القانونية (والغاء هذا التسجيل في حال قرروا المغادرة قبل نهاية الدورة). ومن الممكن أن يسدّ المكتب الثغرات المتعلقة بمعلومات مماثلة في المستقبل، من خلال إعداد مواد تعليمية سهلة الاستخدام عبر الإنترنت وتنظيم المزيد من الجلسات الإعلامية لصالح المندوبين بخصوص إجراءات المؤتمر، وخاصة التصويت، حتى يكون المندوبون على دراية بالقواعد التي ينبغي الامتثال لها للتمكن من التصويت.

١٤. وقد واجه عدد من المشاركين صعوبات في الدخول إلى تطبيق **ILO Events** واستخدامه نتيجة التغييرات التي أجراها مزود الخدمات عليه بدون إشعار مسبق. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠٢٣، كان المكتب يستكشف خيارات مع العديد من مزودي الخدمات بغية تجنّب التعرض إلى المشاكل نفسها في دورة المؤتمر القادمة. وسيواصل أيضاً البحث عن وسائل ترمي إلى تذليل مثل هذه الصعوبات التي قد يواجهها بعض المندوبين في المستقبل، قدر الإمكان.

◀ الجلسة العامة للمؤتمر

١٥. حققت قمة عالم العمل المنعقدة في ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه مشاركة عالية المستوى. فقد حضرها ستة عشر رئيس دولة أو حكومة بالإضافة إلى ممثلين عن منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، وناقشوا عدداً من المسائل المتمحورة حول العدالة الاجتماعية، بما في ذلك اقتراح إنشاء تحالف عالمي من أجل العدالة الاجتماعية.

١٦. ونظمت أربع حلقات نقاش تفاعلية رفيعة المستوى بشأن المواضيع التالية: معالجة أوجه انعدام المساواة والسمة غير المنظمة وتسهيل الإدماج؛ تعزيز الفرص المتساوية والعمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية للجميع من خلال التعليم والتعلم المتواصل وتطوير المهارات؛ وظائف وحماية اجتماعية من أجل انتقالات عادلة؛ التجارة والعمالة والتنمية المستدامة؛ تعزيز حقوق الإنسان وحقوق العمل. وقد أثارت الحوارات مستوى عالياً من الاهتمام وأتاحت فرصة أمام رؤساء كيانات منظومة الأمم المتحدة الآخرين والهيئات متعددة الأطراف من أجل تبادل وجهات النظر حول الإجراءات الذي ينبغي لمنظماتها وللنظام متعدد الأطراف اتخاذه للاستمرار في المضي قدماً بالعدالة الاجتماعية.

١٧. ومع العودة إلى نسق المشاركة الحضورية بالكامل، عاد عدد البيانات المدلى بها أثناء مناقشة تقرير المدير العام ورئيسة مجلس الإدارة في الجلسة العامة إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد-١٩. فقد أخذ الكلمة ما مجموعه ١٠٤ وزراء أو من يوازيهم. وتوزعت البيانات المدلى بها حسب الفئات على النحو التالي: أدلى مندوبو الحكومات ٤٣ في المائة منها ومندوبو العمال ٢٧ في المائة ومندوبو أصحاب العمل ١٩ في المائة وممثلو المنظمات الدولية ١١ في المائة (انظر الجدول ٢).

◀ الجدول ٢: عدد البيانات المدلى بها في الجلسة العامة، بحسب المجموعة

2023	2022	2021	2019	2018	
303	296	249	317	307	مجموع عدد البيانات
104	90	95	104	95	الوزراء
26	44	29	32	43	مندوبو الحكومات
56	51	44	56	55	مندوبو أصحاب العمل
80	77	66	81	75	مندوبو العمال
37	34	36	44	39	المراقبون
87	84	66	66	79	عدد البيانات التي أدلت بها النساء

١٨. ويؤكد عدد النساء اللواتي أخذن الكلمة في الجلسة العامة (٢٩ في المائة من المتحدثين مقابل ٧١ في المائة من الرجال) أن التمثيل المتساوي بين الجنسين في صفوف المتحدثين في الجلسة العامة لا يزال هدفاً بعيد المنال، شأنه شأن التوازن بين الجنسين في صفوف المشاركين في المؤتمر.
١٩. وفيما يتعلق **بمسوق المشاركة**، جرى إلقاء كل الكلمات تقريباً حضورياً. واختار عشرة متحدثين فقط (أي ٣ في المائة من المجموع) أن يلقوا كلماتهم في مقاطع فيديو مسجلة مسبقاً.
٢٠. وللمرة الأولى منذ جائحة كوفيد-١٩، وتمشياً مع النظام الأساسي للمؤتمر، تم تخصيص خمس دقائق للمتحدثين الذين تتعلق بياناتهم بتقرير المدير العام ورئيسة مجلس الإدارة. وبالنسبة إلى إدارة الوقت بشكل عام، حرص الرؤساء الأربعة أن تبدأ الجلسات في موعدها المحدد وأن يلتزم المتحدثون بالمهل الزمنية، فلم تدع الحاجة إلى تمديد الجلسات خلال الأسبوع الأول، وانتهت ست من الجلسات الثماني أبكر من الوقت المخطط له.
٢١. وتقليص مدة البيانات في الجلسة العامة خلال الأسبوع الثاني بسبب عقد قمة عالم العمل الممتدة على يومين، بالإضافة إلى طلب فترات الكلام الكبير خلال تلك الفترة، كان مصدر إحباط للعديد من المندوبين الذين أرادوا أخذ الكلمة، كما واجهت الأمانة صعوبات لتلبية طلبات أخذ الكلمة. فكان لا بد من تمديد الجلسات حتى ساعة متأخرة بلغت ٨:٤٥ ليلاً بغية تلبية طلب ١٤٩ مندوباً بالتحدث خلال الأسبوع الثاني. وقد شكّل هذا الرقم ٥٠ في المائة من مجموع عدد المتحدثين في الجلسة العامة. وعلى الرغم من إضافة يوم على الأسبوع الأول من خلال تقديم موعد بدء الجلسة العامة إلى الثلاثاء ٦ حزيران / يونيو، إلا أن ذلك لم يساعد في تحقيق توزيع أكثر توازناً للكلمات، بسبب العدد الكبير جداً من الوزراء والمندوبين الذين شاركوا فقط في الأسبوع الثاني.
٢٢. وخلال جلسات المناقشة المنعقدة في حزيران/يونيه، عبّرت بعض المجموعات عن تفضيلها حصر قمة عالم العمل بيوم واحد هو الخميس من الأسبوع الثاني، بغية تفادي حالات مماثلة في المستقبل والحد من التأثير على عمل اللجان. ودعت الهيئات المكونة إلى استهلال الأعمال التحضيرية للقمة في وقت مبكر وإجراء المشاورات في وقتها بغية انتقاء مواضيع ونسق الاجتماعات، مما من شأنه أن يساهم في التعرف على المشاركين رفيعي المستوى في الوقت المناسب.
٢٣. وفيما لم يتم تحديد مهلة زمنية من أجل نشر **تقرير المدير العام**، طلبت الهيئات المكونة نشره قبل ثلاثة أسابيع من افتتاح الدورة، بحيث يتسنى لهم الوقت الكافي لتحليله وإعداد بياناتها في الجلسة العامة.
٢٤. والترتيبات المطبقة خلال جائحة كوفيد-١٩، والتي تم بموجبها تخصيص فترة زمنية مدتها ٩٠ دقيقة من أجل **اعتماد تقارير اللجان** في الجلسة العامة، بالإضافة إلى توفير أوقات أخذ الكلمة الموصى بها لأعضاء هيئة مكاتب اللجان، عززت الإدارة الفعالة للوقت وينبغي الإبقاء عليها.

◀ لجان المؤتمر

٢٥. نجحت كافة اللجان في تسيير أعمالها. وأصدرت اللجان التقنية الوثائق الختامية التالية:
- (أ) توصية التلمذة الصناعية الجيدة، ٢٠٢٣ (رقم ٢٠٨)؛
- (ب) استنتاجات اللجنة المعنية بالمناقشة العامة بشأن الانتقال العادل؛
- (ج) استنتاجات اللجنة المعنية بالمناقشة المتكررة بشأن حماية العمال.
٢٦. أما بالنسبة إلى اللجان الدائمة:
- (أ) قدّمت اللجنة المالية تقريرها إلى المؤتمر وأوصت فيه باعتماد مشروع قرار بشأن اعتماد البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥ وتوزيع ميزانية الإيرادات بين الدول الأعضاء؛
- (ب) قدمت لجنة تطبيق المعايير تقريرها إلى المؤتمر، والذي شمل ٢٤ حالة قطرية فردية تتعلق بتطبيق الاتفاقيات التي صدقت عليها الحكومات المعنية؛
- (ج) ضمنت لجنة الصياغة الاتساق اللغوي بين النسخ الإنكليزية والفرنسية والإسبانية لمشروع توصية التلمذة الصناعية الجيدة. واعتباراً من الدورة ١١١ للمؤتمر، سيكون نص معايير العمل الدولية الذي يعتمده المؤتمر متساوياً في الحجية باللغات الرسمية الثلاث؛

(د) قدّمت لجنة الشؤون العامة توصياتها بشأن المسائل الأربع الموكلة إليها: مشروع قرار بشأن الأحكام الختامية في اتفاقيات العمل الدولية؛ مقترحات بشأن إلغاء أو سحب ٢٤ معيار عمل دولياً؛ مشروع اتفاقية ومشروع توصية بشأن المراجعة الجزئية التي تتناول ١٥ معيار عمل دولياً بعد إدراج بيئة عمل آمنة وصحية في إطار منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ مشروع قرار بشأن التدابير التي أوصى بها مجلس الإدارة بموجب المادة ٣٣ من دستور منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بموضوع بيلاروس.

٢٧. وحددت التعليقات التي استلمها المكتب مجالات أساسية من الممكن إدخال تحسينات عليها. وتذكيراً بالمناقشات المطولة في اللجنة المالية، سلط الشركاء الاجتماعيون الضوء على الحاجة إلى استخلاص الدروس من التجارب الأخيرة واستكشاف طرق لتجنب حدوث مواقف مماثلة في المستقبل. كما دعوا إلى أن تكون اللجنة المالية أكثر شمولاً، متشياً مع الطبيعة الثلاثية للمنظمة، وأن تلتزم بولايتها وألا تغامر بالدخول في مناقشات سياسية. ويمكن دراسة المقترحات المقدمة في هذا الصدد كي ينظر فيها مجلس الإدارة في الوقت المناسب.

٢٨. وأكدت الحكومات من جديد أهمية إجراء مشاورات ثلاثية بشأن النقاط المقترحة من أجل المناقشة في اللجنة المعنية بالمناقشة المتكررة واللجنة المعنية بالمناقشة العامة في وقت مبكر. وقد التزم المكتب بإجراء هذه الأعمال التحضيرية في الوقت المناسب من أجل دورة عام ٢٠٢٤. وسوف ينظم خلال النصف الأول من نيسان/ أبريل مشاورات ثلاثية بخصوص النقاط المقترحة من أجل المناقشة، والتي سيتم الإعلان عنها في الوقت نفسه لكافة المجموعات المكونة الثلاث وبشأن برنامج العمل المؤقت.

٢٩. بالإضافة إلى ذلك، من الممكن ترتيب تبادل أولي للآراء عن بُعد بين أعضاء هيئة مكاتب اللجان قبل وقت كافٍ من انعقاد الدورة، بغية تمهيد الطريق أمام إجراء مناقشة سلسلة وفعالة في المؤتمر. وبغية حدوث ذلك، يتعين تحديد هوية الأعضاء بحلول منتصف نيسان/ أبريل. وكما هو مبين أعلاه، من شأن التعيين المبكر لأعضاء المكتب أن يتيح أيضاً انعقاد جلسات إعلامية أكثر تعمقاً وفي وقتها بخصوص المسائل الموضوعية والإجرائية الأساسية.

٣٠. وكما حصل في الأعوام السابقة، وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة للحد من عدد الجلسات المسائية ومدتها، طلبت اللجنتان المعنيتان بالمناقشة المتكررة والمناقشة العامة جلسات مماثلة. وقد يرغب مجلس الإدارة في النظر في إمكانية إجراء المزيد من التعديلات على برنامج وأساليب عمل اللجان لتجنب تمديد الجلسات إلى ما بعد ساعات العمل.

٣١. وفي دورة عام ٢٠٢٣ كما في الأعوام الأخيرة، تم ترك حوالي ٦٠ في المائة من نص الاستنتاجات المقترحة المقدمة إلى الجلسة العامة بين قوسين، مما يعني أن فريق الصياغة لم يتوصل إلى اتفاق بشأن هذه الأجزاء من النص على الرغم من تمديد جلسات عمله. وبغية الاستفادة من الوقت المتاح إلى أقصى حد، اقترح المكتب عام ٢٠٢٢ التخلي عن مرحلة فريق الصياغة وتقديم التعديلات مباشرة على أساس الاستنتاجات الأولية التي تعدها الأمانة مع مراعاة الآراء المعرب عنها خلال المناقشة العامة الأولية. غير أنّ هذا الاقتراح لم يحظ بالإجماع، على الرغم من الدعم الذي حصل عليه من بعض المجموعات.

٣٢. وقد يرغب مجلس الإدارة في النظر في اقتراح بديل يقوم بموجبه فريق الصياغة بإعداد الاستنتاجات المقترحة خلال يوم واحد بدل اليومين. ويمكن تخصيص اليوم الثاني كيوم إضافي بغية مناقشة التعديلات، مما قد يسهم في تجنب الجلسات المسائية. وقد يكون هذا الخيار أكثر شمولاً بما أنه يسمح بمشاركة كل أعضاء اللجنة بشكل أكبر في صياغة الوثيقة الختامية. ويمكن استكمال هذا الخيار بتدابير أخرى سبق ذكرها كتعيين أعضاء هيئة مكاتب اللجان المبكر وإجراء المشاورات في الوقت المناسب قبل بدء دورة المؤتمر. كما يمكن أن يضم فريق الصياغة عدداً أقل من الأعضاء الذين لديهم إمام خاص بالمواضيع المعنية، بغية تعزيز فعالية تحضير الوثيقة التي ستنتظر فيها اللجنة.

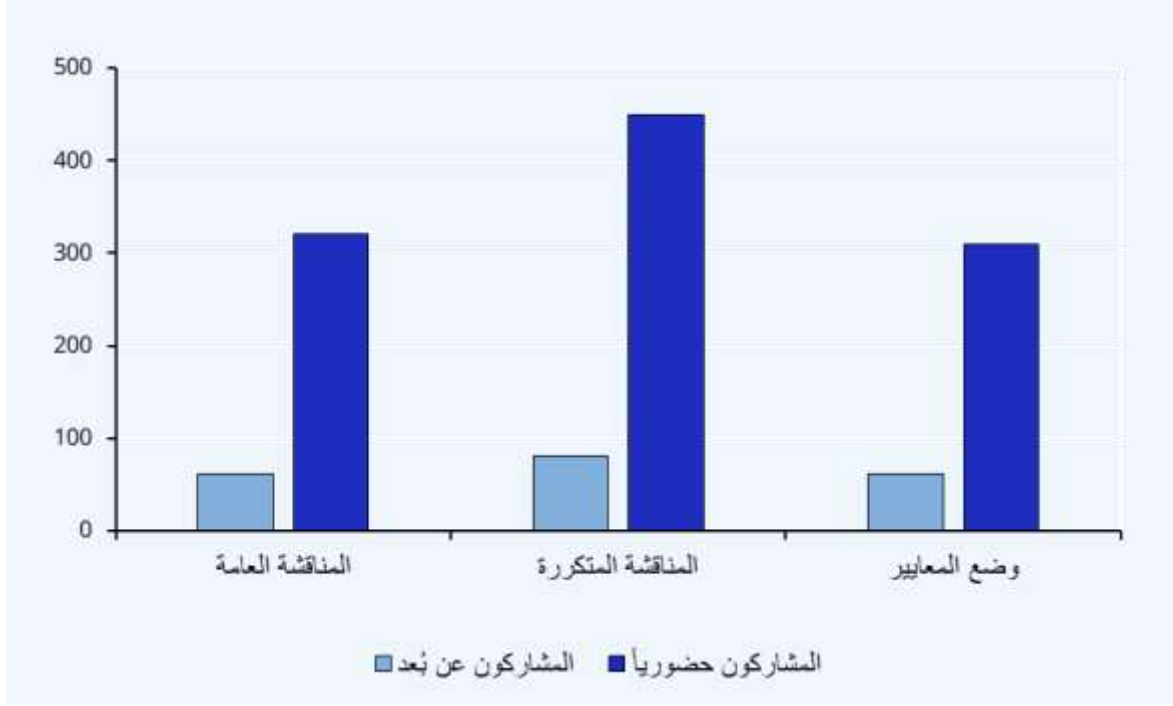
◀ الشكل ١: برنامج العمل المحتمل الخاص باللجنة المعنية بالمناقشة العامة واللجنة المعنية بالمناقشة المتكررة

1/2 الإثنين بعد (الظهر)	1 الثلاثاء	2 الأربعاء	3 الخميس	4 الجمعة	5 السبت الإثنين	6 الثلاثاء	7 الأربعاء	8 الخميس (صباحاً)	9
مناقشة عامة	إعداد الاستنتاجات الأولية المبينة على المناقشة العامة من قبل الأمانة	اجتماع فريق الصياغة	تقديم التعديلات	مناقشة التعديلات					

٣٣. وقد يرغب مجلس الإدارة في النظر في هذا الاقتراح في دورته ٣٥٠ (آذار/ مارس ٢٠٢٤) عندما يناقش الترتيبات الخاصة بدورة المؤتمر لعام ٢٠٢٤.

٣٤. ونزولاً عند طلب بعض المجموعات، تمت إتاحة التواصل عن بُعد بغية تمكين المشاركين من متابعة أعمال اللجان عبر الإنترنت ولكن دون إمكانية إجراء أي مداخلة. وكما كان الحال في دورة المؤتمر لعام ٢٠٢٢ وفي الدورتين الأخيرتين لمجلس الإدارة، شارك غالبية أعضاء اللجان شخصياً (انظر الشكل ٢)، مما يؤكد بأنّ الحضور الشخصي يمكن أعضاء اللجان من العمل بشكل أكثر فعالية أثناء المفاوضات ويلعب دوراً حاسماً في تسهيل النتائج القائمة على التوافق.

◀ الشكل ٢: المشاركة عن بُعد والمشاركة حضورياً في اللجان في عام ٢٠٢٣



٣٥. والترتيبات المتخذة للسماح للمشاركين بالتواصل عن بُعد تستلزم تكاليف إضافية. ووفقاً للأرقام التي عرضها مكتب الأمم المتحدة في جنيف، تبلغ التكلفة المباشرة للعملية ٨٨ ٥٠٠ دولار أمريكي. ولا يشمل هذا المبلغ التكاليف غير المباشرة المرتبطة بدفع ساعات العمل الإضافية الخاصة بالتقنيين والمشغلين، والتي توازي حوالي ٤٢ ٨٩٨ دولار أمريكي.

◀ التواصل

٣٦. ركزت استراتيجية التواصل على التفاعل بين الهيئات المكونة والجمهور الأخرى ذات الأولوية قبل انعقاد الدورة وأثناءها وبعدها. وقد تفاعل غالبية المندوبين مع جناح التواصل الخاص بمنظمة العمل الدولية الموجود في قصر الأمم والذي شكّل مركزاً مرجعياً خاصاً بالمعلومات ذات الصلة بالمؤتمر.

٣٧. وقد شهد البث المباشر الخاص بقمة عالم العمل ذروة في مشاهدات الصفحة على منصة منظمة العمل الدولية الخاصة بالبث المباشر، مع أكثر من ضعف عدد مشاهدات الصفحة مقارنة بدورة عام ٢٠٢٢. وسيتم تطوير هذه المنصة بشكل أكبر بغية تعزيز تجربة المستخدم وتحسين المتانة في حال تعطلت الخدمة الخارجية أثناء البث. وقد حصدت المدونات الصوتية (البودكاست) المتعلقة بكيفية وضع معايير العمل الدولية والانتقال العادل أكثر من ٨٠٠٠ مشاهدة خلال أسبوعين، ما يشكّل زيادة بنسبة ٢٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠٢٢. كما زاد معدل الحضور على مختلف منصات التواصل الاجتماعي بشكل ملحوظ مقارنة بعام ٢٠٢٢، حيث وصل إلى نسبة ٥٠ في المائة على تويتر. ومن شأن البيانات المستمدة من دورة عام ٢٠٢٣ أن تُستخدم في تكييف استراتيجية التواصل الخاصة بدورة عام ٢٠٢٤ عند الحاجة، بغية ضمان إيلاء الأولوية إلى القنوات الصحيحة والمحتوى الصحيح.

٣٨. وتمت إعادة خمسة موظفين في مجال الاتصالات من الميدان إلى إدارة الاتصالات والمعلومات العامة في محاولة تهدف إلى إبراز أهمية المؤتمر على المستوى القطري. ومن شأن هذه التجربة الناجحة أن تتكرر في الدورات المقبلة.

◀ مشروع القرار

٣٩. طلب مجلس الإدارة من المكتب أن يعدّ برنامج عمل مفصلاً للدورة ١١٢ (٢٠٢٤) لمؤتمر العمل الدولي لينظر فيه في دورته ٣٥٠ (آذار/ مارس ٢٠٢٤) مع مراعاة وجهات النظر المعرب عنها خلال مناقشة التدابير المنفذة خلال الدورة ١١١ (٢٠٢٣) للمؤتمر.